

**محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الثامنة**  
**لشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني**  
**شركة مساهمة سعودية**  
**المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بشارع المعذر - الرياض**  
**الثلاثاء 29 جمادى الآخرة 1435 هـ الموافق 29 أبريل 2014م**

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغولف) شركة مساهمة سعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010231925 وتاريخ 1428/04/08 هـ إلى المساهمين لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية الثامنة للشركة في مقر الشركة الرئيسي، شارع المعذر - مبنى فوترو تاور، الدور الحادي عشر، بمدينة الرياض، فقد تم بحمد الله تعالى الاجتماع في تمام الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء بتاريخ 1435/06/29 هـ الموافق 2014/04/29م برئاسة رئيس مجلس الإدارة الشيخ / صالح بن علي الصقري وبحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة ماعدا الأستاذ رمزي النصر لظروف قاهرة خارجة عن إرادته والأستاذ عبد الملك الصانع بداعي السفر، بالإضافة إلى حضور مندوب وزارة التجارة والصناعة الأستاذ / عبدالله بن بدوي عسيري، ومندوب هيئة السوق المالية الأستاذ / عادل بن عائض المالكي، كما قامت تداولاتي بإدارة الجمعية.

نُظمت ورقة الحضور ووقع عليها كل مساهم عند دخوله قاعة الاجتماع وافتتح رئيس الجمعية - رئيس مجلس الإدارة الشيخ / صالح بن علي الصقري الاجتماع، ورحب بالمساهمين وقام بتعيين الأستاذ / عادل بن عبد الرحمن العجلان سكرتيراً للجمعية. بعدها، سأل رئيس الجمعية السادة المساهمين الحضور فيما إذا رغب أحدهم الترشح للمشاركة في لجنة جمع فرز الأصوات، ولما لم يتقدم أحد، تم تعيين كل من الأستاذ / علاء بن محمد الباز والأستاذ / بدر بن شافي القحطاني أعضاء في لجنة جمع وفرز الأصوات.

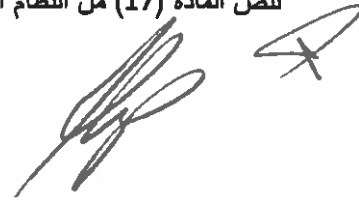
دقق رئيس الجمعية وسكرتيرها وأعضاء لجنة الفرز ومندوب وزارة التجارة في ورقة الحضور، وتأكدوا من صحتها وثبتوا من أسماء المساهمين الحاضرين وممثليهم وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة والوكالة ووقعوا عليها وتبين ما يلي:

عدد المساهمين الحاضرين:	(12) أصالة و(4) وكالة.
عدد الأسهم التي يمثلونها :	(2,137,121) سهماً أصالة.
	(64,500,000) سهماً وكالة.
عدد الأصوات المقررة لها:	(66,637,121) صوتاً بواقع صوت لكل سهم.
نسبة الأسهم الحاضرة تمثل:	(66.637%) من رأس مال الشركة.

وبناء على ذلك أعلن رئيس الجمعية، رئيس مجلس الإدارة الشيخ / صالح بن علي الصقري إكمال النصاب القانوني لعقد الاجتماع طبقاً للمادة (91) من نظام الشركات والمادة (32) من النظام الأساسي للشركة، والتي نصت على أن انعقاد الجمعية العامة العادية لا يكون صحيحاً إلا إذا حضر مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل وهو ما تحقق في النصاب القانوني لإجتماع اليوم.

وعليه، أعلن رئيس الجمعية أن البنود المدرجة في جدول أعمال الإجتماع هي كالتالي:

- (1) الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.
- (2) الموافقة على القوائم المالية السنوية للشركة ومن ضمنها الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.
- (3) الموافقة على تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.
- (4) الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة المبني على توصية لجنة المراجعة باختيار مراجعي حسابات الشركة للعام المالي 2014م وتحديد أتعابهما.
- (5) الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية فيما يتعلق بإدارتهم لأعمال الشركة خلال العام 2013م.
- (6) الموافقة على سياسة المعايير والإجراءات المحددة للعضوية في مجلس الإدارة المعدلة وفقاً لأحكام الفقرة (د) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية.
- (7) الموافقة على الأعمال التي تمت مع شركة ميدي فيزا لتسوية المطالبات الطبية ش.ذ.م.م بموجب عقد تسوية مطالبات سنوي لقاء رسوم 3,5% من إجمالي الأقساط المكتتبة، وكانت قيمة التعاقد خلال العام 2013م 102,033,402 ريال، والترخيص لها للعام القادم، وهي شركة تابعة لشركات يملك العضو المنتدب . الرئيس التنفيذي، الأستاذ لطفى فاضل الزين، حصة فيها.
- (8) الموافقة على الأعمال التي تمت مع شركة السامية المحدودة . وكلاء تأمين ش.ذ.م.م بموجب عقد وكالة تأمين سنوي وتختلف نسب العمولة حسب وثيقة التأمين، وكانت قيمة التعاقد خلال العام 2013م 60,906,241 ريال، والترخيص له لمدة ستة أشهر خلال العام 2014م، لحين إنهاء كافة التعاملات مع شركة السامية وهي شركة تابعة لشركات يملك العضو المنتدب . الرئيس التنفيذي، الأستاذ لطفى فاضل الزين، حصة فيها.
- (9) الموافقة على صرف المكافآت والتعويضات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي 2013م بمبلغ (1,380,000) ريال، وهي عبارة عن (1,260,000) ريال مكافآت و (120,000) ريال بدلات، وذلك وفقاً لنص المادة (17) من النظام الأساسي للشركة.



علماً بأنه قد تم تزويد المساهمين بالمستندات التالية:

- (1) تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.
- (2) القوائم المالية السنوية للشركة ومن ضمنها الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.
- (3) سياسة المعايير والإجراءات المحددة للعضوية في مجلس الإدارة المعدلة.
- (4) تقرير الشركة المتعلق بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، وتقرير مراقبي الحسابات بهذا الشأن.

بعدها، قّم مراقبي الحسابات " برايس وترهاوس كويرز" و "كي بي إم جي الفوزان والسدحان" للجمعية العامة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م، وتمت تلاوة مضمونه، كما قام مراقبو الحسابات بناءً على متطلبات وزارة التجارة بتلاوة تقريرهم بشأن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها حسب متطلبات المادة 69 من قانون الشركات، علماً بأن السادة المساهمين قد حصلوا على نسخة من تقرير الشركة وتقرير مراقبي الحسابات المتعلق بهذا البند عند دخولهم لهذا الاجتماع مما مكّهم من الإطلاع على كامل تفاصيلها.

سأل بعدها رئيس الجمعية - رئيس مجلس الإدارة الشيخ / صالح الصقري المساهمين فيما إذا كان هناك أي إستفسار أو سؤال لمراقبي الحسابات، حيث إستفسر أحد المساهمين عن سبب وجود فقرة لفت الإنتباه ولماذا تم إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية وليس وفق المعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، فأجاب الأستاذ خليل إبراهيم السديس، عن كي بي إم جي، أن السياسات المحاسبية المتبعة في قطاع التأمين يجب أن تكون مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) وذلك وفق ما تقرضه مؤسسة النقد العربي السعودي وهي السلطة التنظيمية لشركات التأمين، وأن لفت الانتباه المشار إليه هو موجود في كل القوائم المالية لشركات التأمين السعودية بناءً على تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، أما فيما يخص سؤال المساهم عن نسبة إفصاح الشركة، فأجاب مراقبو الحسابات بأنه لا يمكن قياس الإفصاح كنسبة وإنما أفادوا في تقريرهم بأنه بحسب رأيهم المطلق تظهر القوائم المالية بعدالة إفصاح الشركة وأنه لا يوجد تحفظات من قبلهم بهذا الشأن وما أشير إليه في فقرة لفت الإنتباه ينطبق على كل شركات التأمين، عندها طلب المساهم أن يتم إدراج رأيه في هذا المحضر من أنه ليس من حق مؤسسة النقد العربي السعودي فرض هذا التشريع القاضي بإتباع المعايير الدولية باعتبار أن الشركات يجب أن تتبع الأنظمة الصادرة بمراسيم ملكية (بحسب رأيه)، وقد تحفظ مراجع الحسابات عن الرد واكتفوا بالإشارة إلى أن المؤسسة هي الجهة الوحيدة المخولة بذلك.

وفي ذات السياق، إستفسر مساهم آخر فيما إذا كان يوجد أي فرق جوهري بين تلك المعايير، وافاد مراجعي الحسابات بأنه لا يوجد فرق كبير بينهما وأن متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية قد تكون أكبر، وأنه خلال عام 2017م من المتوقع أن تكون كافة المعايير المطبقة في المملكة العربية السعودية بحسب المعايير الدولية.

بعدها، قام مراجعو الحسابات بتلاوة تقريرهم بشأن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها وذلك طبقاً لمتطلبات وزارة التجارة ، مع إستعداد مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات لتلقي الأسئلة والإستفسارات بشأنه. أشار مدققو الحسابات بأن الفحص المحدود الذي قاموا به أظهر وجود مصلحة شخصية لأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال والعقود التي تمت لحساب الشركة حسب ما هو مبين في الإقصاص رقم (10) المرفق بتقريرهم. تداخل مندوب وزارة التجارة الأستاذ عبدالله عسيري بأن عدم قيام الشركة بأخذ ترخيص من المساهمين فيما يتعلق بهذه الأعمال يعتبر مخالف لنص المادة (69) من نظام الشركات وأن الأمر متروك للمساهمين لطلب إدراجه ضمن بنود هذا الاجتماع والتصويت عليه. بناءً على طلب كافة المساهمين الحاضرين وموافقة رئيس الجمعية، تم إضافة بندين على جدول الاجتماع والتصويت عليها بالشكل التالي:

- البند (10): الموافقة على الأعمال التي تمت خلال العام 2013 مع الأطراف ذوي العلاقة التي أشار إليها المراجع القانوني في تقرير فحص محدود متحفظ عن المصلحة الشخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة" وفقاً للكشف المرفق بالتقرير والترخيص لها للعام المقبل، وهي شركات تابعة لشركات يملك العضو المنتدب الرئيس التنفيذي الأستاذ/ لطفى الزين حصة فيها.

- البند (11): الموافقة على الأعمال التي تمت خلال العام 2013 مع الأطراف ذوي العلاقة التي أشار إليها المراجع القانوني في تقرير فحص محدود متحفظ عن المصلحة الشخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة" وفقاً للكشف المرفق بالتقرير والترخيص لها للعام المقبل، وهي شركات تابعة لمساهم مؤسس هو البنك السعودي للاستثمار.

إستفسر رئيس الجمعية الشيخ صالح بن علي الصقري من المساهمين الحضور فيما إذا كان لديهم أي سؤال أو إستفسار لمراجعي الحسابات بشأن ما ذكر أعلاه، حيث سأل أحد المساهمين عن حدود الفحص للأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والشركات التي لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها من قبل مراجعي الحسابات، وقد أفاد الأستاذ خليل إبراهيم السديس بأن الفحص قد تم بناءً على التبليغ المقدم من سعادة رئيس مجلس الإدارة ووفقاً لأحكام المادة 69 من نظام الشركات، وهو فحص محدود كما نص عليه تقرير الفحص المقدم منهم والذي تم تزويد المساهمين بصورة منه.

بعدها، سأل رئيس الجمعية - رئيس مجلس الإدارة الشيخ / صالح الصقري المساهمين فيما إذا كان هناك أي إستفسارات أو أسئلة إضافية لمراقبي الحسابات، ولما لم يطرح أي سؤال إضافي غادر مراقبي الحسابات قاعة الاجتماع، وقد تقدم لهم رئيس الجمعية والمساهمين الحضور بالشكر والتقدير على حضورهم ومشاركتهم القيمة في هذا الاجتماع.

كما توجه أحد المساهمين بسؤال مباشر إلى مندوب وزارة التجارة الأستاذ عبدالله عسيري، مطالباً أن يتم تدوين هذا الإستفسار في محضر الجمعية، وقد كان إستفساره بشأن الشركات التي يتم فرض غرامات عليها، ولماذا لا يتم خصم مبلغ الغرامة من مستحقات أو مكافآت أعضاء مجلس الإدارة أو مسؤولي الشركة، وليس من الشركة كون الخصم يتحملة المساهمين، مطالباً بتغيير النظام المتبع في مثل تلك الغرامات، وقد أجاب الأستاذ عبدالله عسيري بأن أي تغيير للنظام يستوجب مرسوم ملكي وأن ما نص عليه النظام بهذا الشأن هو المتبع حالياً.

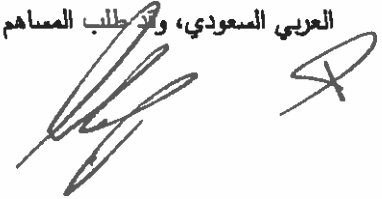
ثم أبدى رئيس الجمعية إستعداد مجلس الإدارة لتلقي الأسئلة والإستفسارات من المساهمين الحاضرين وفتح باب النقاش، موضحاً أنه لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة، وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع فله حق الإحتكام إلى الجمعية ويكون قرارها في هذا الشأن نافذاً.

عندها إستفسر أحد المساهمين عن المخصصات الفنية وطريقة إحتسابها وأثرها في الخسائر التي تحققت خلال العام 2013م، وقد قام عضو مجلس الإدارة الأستاذ خالد إسماعيل بالإجابة عن هذا الإستفسار، حيث ذكر أن سبب الخسارة يعود إلى ارتفاع المخصصات الفنية و تحديدا التعويضات تحت التسوية، والتي تنقسم إلى قسمين، الأول تعويضات عالقة يعني مستلمه و لكنها لم تكتمل بعد، والثاني تعويضات يمكن أن تكون قد حصلت و لم يبلغ عنها بعد، وأن الذي اثر على أرباح الشركة هو التعويضات التي يمكن أن تكون قد حصلت و لم يتم التبليغ عنها وهذه يتم حسابها من قبل الخبير الاكتواري الذي يعتمد على طرق معروفة عالميا للقيام بطريقة الحساب هذه، وحسب التقييم الذي قام به الخبير الاكتواري اظهر انه بحاجة إلى رفع الاحتياطات.

وفي ذات السياق، إستفسر مساهم آخر عن تلك الإحتياطات الفنية وهل من الممكن أن تتم زيادتها مرة أخرى، فأجابته الأستاذ خالد إسماعيل بأنه وفقاً للتعديلات في طريقة احتساب المخصصات الفنية التي اعتمدها الشركة بتوصية من الخبير الاكتواري، فإنه على الأرجح لن يكون هناك حاجة إلى زيادة المخصصات بشكل كبير والتي تم تكوينها برأي الشركة لتكون كافية للمستقبل، كما أنه وبعد فرض سياسة التسعير الجديدة على كافة شركات التأمين، أصبحت المنافسة حالياً على الخدمة وليس على الأسعار، وبذلك لا تتوقع الشركة مجال للخسائر الكبيرة.

كما إستفسر أحد المساهمين عن التغير الذي حصل للشركات في الثلاث سنوات الأخيرة وما هو تأثير المنافسة في السوق على الشركة، وقد أجاب العضو المنتدب . الرئيس التنفيذي الأستاذ لطفي فاضل الزين بأن الذي حصل من بداية عام 2011م هو منافسة شديدة بين شركات التأمين وخاصة الشركات الكبرى، مما أدى إلى تدني أسعار التأمين بشكل كبير لا يتناسب مع مبلغ التعويضات المدفوعة على الاطلاق، وأن هذه المنافسة قد توقفت مع بداية عام 2013 عندما فرضت مؤسسة النقد العربي السعودي سياسة التسعير الجديد والتي تعتمد على توصية الخبير الاكتواري والمبنية على معدل الخسائر وما يسمى بالـ LOSS Ratio والذي أدى إلى ضبط السوق بطريقة منظمة أكثر.

كما توجه أحد المساهمين بسؤال مباشر إلى رئيس الجمعية عن سبب عدم تواجد مندوب من مؤسسة النقد العربي السعودي في مثل هذه الجمعيات لينضم إلى مندوب وزارة التجارة ومندوب هيئة السوق المالية ليكون في تواجد ومشاركته فاعلية وفائدة أكبر للجمعية، ولم يكن لرئيس الجمعية سوى الرد بالترحيب بمثل هذه المشاركة متى ما كانت الأنظمة تسمح بها، وقد تداخل مندوب وزارة التجارة الأستاذ عبدالله عسيري بأن مثل هذا الإجراء غير منصوص عليه في نظام مراقبة التأمين الخاص بمؤسسة النقد العربي السعودي، وقد طلب المساهم بأن يثبت هذا الأمر كإقتراح في محضر هذه الجمعية.



وفي سؤال آخر من أحد المساهمين عن المناقصات الحكومية وهل لدى الشركة الحق في دخولها، فكانت إجابة العضو المنتدب . الرئيس التنفيذي الأستاذ لطفي فاضل الزين هي بالإيجاب وأن للشركة حق دخول أي منافسة حكومية في مجال تخصصها، مثلها في ذلك كأي شركة تأمين سعودية أخرى.

وقد تداخل أحد المساهمين الحضور بمدخله كان فحواها أن قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية يعتبر من القطاعات الحيوية والهامة والتي يعمل تحتها عدد كبير من المواطنين، ويحسب رأيه أن للشركة فرصة كبيرة في تقديم خدمات التأمين الطبي لمنسوبيها، وقد أجابه رئيس الجمعية الشيخ صالح الصقري بأنه يتفق معه فيما ذكر ولكن لم يعلن حتى الآن رسمياً عن مثل هذه المنافسات سواء لقطاع التعليم أو لغيره من القطاعات الأخرى، وأن الشركة حينها ستكون حريصة على المشاركة في تقديم مثل هذه الخدمات وبما يعود بالنفع والفائدة على الشركة والجهات المؤمنة عليها على السواء.

كما استفسر أحد المساهمين فيما إذا كان يحق للشركة الدخول كمساهم في المستشفيات الطبية، فأجابة الأستاذ لطفي الزين بأن النظام يمنع ذلك لما فيه من تعارض مصالح.

وقد استفسر أيضاً أحد المساهمين عن مخصص الشهرة وماذا يعني، فأجابة الأستاذ لطفي الزين الرئيس التنفيذي . العضو المنتدب بأنه يمثل قيمة مخصص الشهرة التي وافقت عليه مؤسسة النقد العربي السعودي حيث انتقلت المحفظة التأمينية لشركة ميدغولف البحرين إلى شركة ميدغولف السعودية.

وفي سؤال آخر من أحد المساهمين عن أرض الشركة الواقعة في طريق المعذر وعن أسعارها الحالية، فأجابة رئيس الجمعية الشيخ صالح الصقري بأنها بمساحة 4000 متر مربع وتقع مباشرة أمام مكاتب الشركة الحالية، وسأل المساهم عن سعر شرائها فكانت الإجابة هي بذات السعر المقيد في دفاتر الشركة بسعر 7500 ريال للمتر وبقيمة إجمالية قدرها 30 مليون ريال.

بعد النقاش وفي ضوء ما تم إيضاحه والإجابة عليه من قبل مجلس الإدارة على جميع مداخلات واستفسارات مساهمي الشركة، ولما لم يكن هناك أي إستفسارات أو أسئلة إضافية من قبل السادة مساهمي الشركة الحضور، طلب سكرتير الجمعية من المساهمين الإدلاء بأصواتهم بالموافقة أو عدم الموافقة أو الإمتناع عن التصويت على القرارات التالية من خلال التأشير على الخانة التي يرونها مناسبة في بطاقات التصويت التي وزعت عليهم لدى دخولهم القاعة، ومن خلال البندين الإضافيين الذين تمت إضافتهما من قبل الجمعية وفقاً لطلب المساهمين وبموافقة من مندوب وزارة التجارة، وقد كانت البنود المطروحة على التصويت على النحو التالي:

- الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.
- الموافقة على القوائم المالية السنوية للشركة ومن ضمنها الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.
- الموافقة على تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.

- الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة المبني على توصية لجنة المراجعة باختيار مراجعي حسابات الشركة للعام المالي 2014م وتحديد أتعابهما.
- الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية فيما يتعلق بإدارتهم لأعمال الشركة خلال العام 2013م.
- الموافقة على سياسة المعايير والإجراءات المحددة للعضوية في مجلس الإدارة المعدلة وفقاً لأحكام الفقرة (د) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية.
- الموافقة على الأعمال التي تمت مع شركة ميدي فيزا لتسوية المطالبات الطبية ش.ذ.م.م بموجب عقد تسوية مطالبات سنوي لقاء رسوم 3,5% من إجمالي الأقساط المكتتبة، وكانت قيمة التعاقد خلال العام 2013م 102,033,402 ريال، والترخيص لها للعام القادم، وهي شركة تابعة لشركات يملك العضو المنتدب . الرئيس التنفيذي، الأستاذ لطفي فاضل الزين، حصة فيها.
- الموافقة على الأعمال التي تمت مع شركة السامية المحدودة . وكلاء تأمين ش.ذ.م.م بموجب عقد وكالة تأمين سنوي وتختلف نسب العمولة حسب وثيقة التأمين، وكانت قيمة التعاقد خلال العام 2013م 60,906,241 ريال، والترخيص له لمدة ستة أشهر خلال العام 2014م، لحين إنهاء كافة التعاملات مع شركة السامية وهي شركة تابعة لشركات يملك العضو المنتدب . الرئيس التنفيذي، الأستاذ لطفي فاضل الزين، حصة فيها.
- الموافقة على صرف المكافآت والتعويضات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي 2013م بمبلغ (1,380,000) ريال، وهي عبارة عن (1,260,000) ريال مكافآت و (120,000) ريال بدلات، وذلك وفقاً لنص المادة (17) من النظام الأساسي للشركة.
- الموافقة على الأعمال التي تمت خلال العام 2013 مع الأطراف ذوي العلاقة التي أشار إليها المراجع القانوني في تقرير فحص محدود متحفظ عن المصلحة الشخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة" وفقاً للكشف المرفق بالتقرير والترخيص لها للعام المقبل، وهي شركات تابعة لشركات يملك العضو المنتدب الرئيس التنفيذي الأستاذ/ لطفي الزين حصة فيها.
- الموافقة على الأعمال التي تمت خلال العام 2013 مع الأطراف ذوي العلاقة التي أشار إليها المراجع القانوني في تقرير فحص محدود متحفظ عن المصلحة الشخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة" وفقاً للكشف المرفق بالتقرير والترخيص لها للعام المقبل، وهي شركات تابعة لمساهم مؤسس هو البنك السعودي للاستثمار.

وقد يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بقرار مندوب وزارة التجارة بالإمتناع عن التصويت على القرار الخامس المتعلق بالموافقة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة عن الأعمال المتعلقة بإدارتهم لأعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م، كما يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالإمتناع عن التصويت على القرار التاسع المتعلق بالموافقة على صرف المكافآت والتعويضات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي 2013م.

إضافة إلى ذلك، فقد إنترم العضو المنتدب - الرئيس التنفيذي الأستاذ لطفي فاضل الزين بقرار مندوب وزارة التجارة بالإمتناع أيضاً عن التصويت على القرار السابع المتعلق بالموافقة على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة ميدي فيزا لتسوية المطالبات الطبية ش.ذ.م.م والترخيص لها للعام القادم، كما إنترم أيضاً العضو المنتدب - الرئيس التنفيذي الأستاذ لطفي فاضل بالإمتناع عن التصويت على القرار الثامن المتعلق بالموافقة على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة السامية المحدودة - وكلاء تأمين ش.ذ.م.م. والترخيص لها لمدة ستة أشهر خلال العام 2014م،

كما إنترم العضو المنتدب - الرئيس التنفيذي الأستاذ لطفي فاضل الزين وشركة المتوسط للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ب وشركة المتوسط للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ل وشركة لطفي فاضل الزين القابضة بقرار مندوب وزارة التجارة بالإمتناع أيضاً عن التصويت على القرار العاشر المتعلق بالموافقة على الأعمال التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة التي أشار إليها المراجع القانوني في تقرير فحص محدود متحفظ عن المصلحة الشخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وفقاً للكشف المرفق والترخيص لها للعام المقبل، وهي شركة تابعة لشركات يملك العضو المنتدب - الرئيس التنفيذي الأستاذ لطفي فاضل الزين حصة فيها.

كما إنترم المساهم الرئيسي المؤسس (البنك السعودي للإستثمار) بقرار مندوب وزارة التجارة بالإمتناع أيضاً عن التصويت على القرار الحادي عشر المتعلق بالموافقة على الأعمال التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة التي أشار إليها المراجع القانوني في تقرير فحص محدود متحفظ عن المصلحة الشخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وفقاً للكشف المرفق والترخيص لها للعام المقبل، وهي شركة تابعة لمساهم مؤسس (البنك السعودي للإستثمار) حصة فيها.

وبعد إنتهاء التصويت، تم جمع البطاقات وفرزها من قبل أعضاء لجنة جمع وفرز الأصوات وإشتراك سكرتير الجمعية وذلك بإشراف مندوب وزارة التجارة، وقد تمت دعوة من يرغب من السادة المساهمين الحضور بالمشاركة في عملية جمع وفرز الأصوات، كما تم إعداد المحضر المرفق بنتائج التصويت التي على أساسها تم إقرار كافة القرارات المذكورة أعلاه الواردة في جدول الأعمال وذلك طبقاً للمادة (35) من النظام الأساسي للشركة، كما أنه سيتم إحتساب الأصوات على أساس صوت لكل سهم طبقاً لما نصت عليه المادة (34) من النظام الأساسي للشركة، كما تصدر القرارات في الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الإجتماع طبقاً لما نصت عليه المادة (35) من النظام الأساسي للشركة، وقد جاءت القرارات على النحو التالي:

#### القرار الأول:

وافقت الجمعية العامة العادية الثامنة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر

2013م.



**القرار الثاني:**

وافقت الجمعية العامة العادية الثامنة على القوائم المالية السنوية للشركة ومن ضمنها الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.

**القرار الثالث:**

وافقت الجمعية العامة العادية الثامنة على تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.

**القرار الرابع:**

وافقت الجمعية العامة العادية الثامنة على إقتراح مجلس الإدارة المبني على توصية لجنة المراجعة بإختيار السادة برايسووترهوس كويرز، و KPMG الفوزان والسدحان كمراجعي حسابات الشركة للعام المالي 2014م وتحديد أتعابهما. وقد كان لعضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة المراجعة الأستاذ خالد إسماعيل مداخلة قبل التصويت على هذا القرار، حيث قام بتلاوة توصية لجنة المراجعة بهذا الشأن والتي تبين الآلية التي تم العمل بها لإستدراج عروض من شركات خارجية من أجل تدقيق حسابات الشركة للعام 2014م، حيث تم طلب عروض من خمسة مكاتب تدقيق في المملكة وذلك وفقاً لنظام العمل الداخلي للجنة، بعدها قامت اللجنة بمقارنة الأسعار ومستوى الخدمات المقدمة وقررت التوصية لمجلس الإدارة بإختيار كل من برايس ووترهوس كويرز، و KPMG الفوزان والسدحان كمراجعي حسابات الشركة للعام المالي 2014م.

**القرار الخامس:**

وافقت الجمعية العامة العادية الثامنة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية فيما يتعلق بإدارتهم لأعمال الشركة خلال العام 2013م. وقد إلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة بقرار مندوب وزارة التجارة بعدم التصويت على هذا القرار.

**القرار السادس:**

قررت الجمعية العامة العادية الثامنة الموافقة على سياسة المعايير والإجراءات المحددة للعضوية في مجلس الإدارة المعلنة وفقاً لأحكام الفقرة (د) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية.

**القرار السابع:**

وافقت الجمعية العامة العادية الثامنة على الأعمال التي تمت مع شركة ميدي فيزا لتسوية المطالبات الطبية ش.ذ.م.م بموجب عقد تسوية مطالبات سنوي لقاء رسوم 3.5% من إجمالي الأقساط المكتتبة، وكانت قيمة التعاقد خلال العام 2013م

102,033,402 ريال، والترخيص لها للعام القادم، وهي لا تضمن أي شروط استثنائية خلاف تنفيذ العقد. وهي شركة تابعة لشركات يملك العضو المنتدب . الرئيس التنفيذي، الأستاذ لطفي فاضل الزين، حصة فيها. وقد إلترم الرئيس التنفيذي . العضو المنتدب الأستاذ لطفي فاضل الزين بقرار مندوب وزارة التجارة بعدم التصويت على هذا القرار. كما قام رئيس الجمعية . رئيس مجلس الإدارة الشيخ/ صالح الصقري بتلاوة تقرير الشركة المتعلق بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها وذلك طبقاً لمتطلبات وزارة التجارة، وتطبيقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة 18 من لائحة حوكمة الشركات المقابلة للمادة 69 من نظام الشركات.

#### القرار الثامن:

وافقت الجمعية العامة العادية الثامنة على الأعمال التي تمت مع شركة السامية المحدودة . وكلاء تأمين ش.ذ.م.م بموجب عقد وكالة تأمين سنوي وتختلف نسب العمولة حسب وثيقة التأمين، وكانت قيمة التعاقد خلال العام 2013م 60,906,241 ريال، والترخيص له لمدة ستة أشهر خلال العام 2014م، لحين إنهاء كافة التعاملات مع شركة السامية، وهي لا تضمن أي شروط استثنائية خلاف تنفيذ العقد. وهي شركة تابعة لشركات يملك العضو المنتدب . الرئيس التنفيذي، الأستاذ لطفي فاضل الزين، حصة فيها.

وقد إلترم أيضاً الرئيس التنفيذي . العضو المنتدب الأستاذ لطفي فاضل الزين بقرار مندوب وزارة التجارة بعدم التصويت على هذا القرار. كما قام رئيس الجمعية . رئيس مجلس الإدارة الشيخ/ صالح الصقري بتلاوة تقرير الشركة المتعلق بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها وذلك طبقاً لمتطلبات وزارة التجارة، وتطبيقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة 18 من لائحة حوكمة الشركات المقابلة للمادة 69 من نظام الشركات.

#### القرار التاسع:

وافقت الجمعية العامة العادية الثامنة على صرف المكافآت والتعويضات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي 2013م بمبلغ (1,380,000) ريال، وهي عبارة عن (1,260,000) ريال مكافآت و (120,000) ريال بدلات، وذلك وفقاً لنص المادة (17) من النظام الأساسي للشركة.

وقد إلترم جميع أعضاء مجلس الإدارة بقرار مندوب وزارة التجارة بعدم التصويت على هذا القرار.

كما تمت الموافقة على بندين إضافيين تم إدراجهما وفقاً لطلب المساهمين وموافقة مندوب وزارة التجارة عليهما وهما:

#### القرار العاشر:

الموافقة على الأعمال التي تمت خلال العام 2013م مع الأطراف ذوي العلاقة التي أشار إليها المراجع القانوني في تقرير فحص محدود متحفظ عن المصلحة الشخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وفقاً للكشف المرفق بالتقرير والترخيص لها للعام المقبل، وهي شركات تابعة لشركات يملك العضو المنتدب الرئيس التنفيذي الأستاذ لطفي الزين حصة فيها، وهي لا تضمن أي شروط. وقد تضمن التقرير ما يلي:

- مبالغ مستحقة من ميدغلف ش.م.ب (مساهم) عبارة عن مدفوعات مطالبات استرداد أقساط المجموعة ومصاريف أخرى مدفوعة بالنيابة عن ميدغلف ش.م.ب 17,278,720 ريال، ومبالغ مستحقة من موثن السعودية (شقيقة) عبارة عن مصاريف تشغيلية مدفوعة بالنيابة عن شركة تابعة 9,264 ريال، ومبالغ مستحقة من أديسون برادلي العربية السعودية (شقيقة) عبارة عن مصاريف تشغيلية مدفوعة بالنيابة عن شركة تابعة 3,573,742 ريال، ومبالغ مستحقة من أطراف ذوي علاقة أخرى 5,581,669 ريال.

- صافي رصيد مبالغ مستحقة من أطراف ذو علاقة أخرى كالتالي: إجمالي أقساط تأمين مكتتبة 43,028,405 ريال، ومطالبات مكتتبة 26,988,214 ريال، أقساط مسندة 41,751,789 ريال، عمولات وسطاء التأمين 142,691 ريال. وقد إلترم الرئيس التنفيذي - العضو المنتدب الأستاذ لطفى فاضل الزين وشركة المتوسط للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ب وشركة المتوسط للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ل وشركة لطفى فاضل الزين القابضة بقرار مندوب وزارة التجارة بعدم التصويت على هذا القرار.

#### القرار الحادي عشر:

الموافقة على الأعمال التي تمت خلال العام 2013م مع الأطراف ذوي العلاقة التي أشار إليها المراجع القانوني في تقرير فحص محدود متحفظ عن المصلحة الشخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وفقاً للكشف المرفق بالتقرير والترخيص لها للعام المقبل، وهي شركات تابعة لمساهم مؤسس هو البنك السعودي للاستثمار، وهي لا تضمن أي شروط. وقد تضمن التقرير حسابات جارية وودائع لأجل 22,068,680 ريال، ودخل عمولات على وودائع لأجل 48,096 ريال. وقد إلترم أيضاً المساهم المؤسس (البنك السعودي للاستثمار) بقرار مندوب وزارة التجارة بعدم التصويت على هذا القرار.

وبإنتهاء جدول أعمال الجمعية العامة العادية الثامنة بتاريخ 1435/06/29هـ الموافق 2014/04/29م والتصديق على قراراتها، رفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة وعشرون دقيقة مساءً من اليوم نفسه ونظّم هذا المحضر بكل ما سبق، ووقع من قبل رئيس الجمعية والسكريتير.

رئيس الجمعية العامة العادية الثامنة

الشيخ / صالح بن علي الصقري

سكريتير الجمعية العامة العادية الثامنة

الأستاذ / عادل بن عبد الرحمن العجلاي